A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/10/70/Add.1
17 March 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جزر البهاما

إضافة

الآراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

---

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً- الآراء بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات المستمدة من جلسة الاستعراض الدوري الشامل المخصصة لجزر البهاما

١- أجرت حكومة كومنولث جزر البهاما استعراضاً رسمياً للاستنتاجات والتوصيات المقدمة أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بها، ويمكن الاطلاع عليها في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المقدم إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/10/70)[١].

٢- وفيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات المقدمة أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل، تود حكومة جزر البهاما إبلاغ مجلس حقوق الإنسان بأنها نفذت و/أو حققت التوصيات التالية حتى الآن:

١- في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقّعت سعادة الدكتورة بوليت أ. بِثِل، السفيرة/الممثلة الدائمة لجزر البهاما لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن الحكومة، على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تم التصديق عليه في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والذي سيدخل حيز النفاذ في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

٢- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقعت سعادة الدكتورة بوليت أ. بِثِل، السفيرة/الممثلة الدائمة لجزر البهاما لدى الأمم المتحدة، على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

٣- وتستعرض حكومة جزر البهاما بصورة منتظمة كافة الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان بغية التصديق عليها أو الانضمام إليها في إطار الأولويات التي حددتها لإصلاح القانون[٢]؛

٤- و لم تضع حكومة جزر البهاما بعد تشريعات جنائية بشأن الظروف المشددة للعقوبة بداعي التميز العنصري[٣]؛

٥- ويضمن دستور جزر البهاما بصورة صريحة حماية حقوق الفرد وحرياته الأساسية لكافة السكان في جميع أرجاء البلد. وبغية الإطّلاع على هذه الأحكام الدستورية وتنفيذها، بدأت حكومة جزر البهاما تدرس إمكانيات القيام بحملات لتوعية الجماهير ووضع آليات إضافية لتكملة القوانين الموجودة مما قد يشجع على إبداء درجة أكبر من التسامح في المجتمع البهامي ككل[٤]؛

٦- وبرعاية وزارة الأمن الوطني ومكتب المدعي العام ووزارة الشؤون القانونية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، واصلت حكومة جزر البهاما معالجتها لآفات اجتماعية، من قبيل الاغتصاب والجرائم الجنسية المتفشية[٥] التي أساءت إلى المجتمع البهامي[٦] وأثارت قلقاً كبيراً لدى المجتمع الدولي ككل. وينص قانون الجرائم الجنسية والعنف المترلي الصادر في عام ١٩٩١، بصيغته المعدلة، على أحكام لمعالجة تلك المسائل[٧]. وفيما يتعلق بمسألة الاغتصاب، تُبَثُّ، بالإضافة إلى ذلك، برامج يومية لتثقيف الجماهير وتقوم منظمات غير حكومية بنشر المعلومات؛

٧- وبرعاية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، تعكف حكومة جزر البهاما الآن على استكمال تقريرها الدوري الذي فات الموعد المحدد لتقديمه إلى لجنة حقوق الطفل والذي يُعتَزَم فيه تناول جميع جوانب القلق المعرب عنها و/أو التوصيات المقدمة من لجنة حقوق الطفل وما أثير منها أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل لجزر البهاما والتخفيف من جوانب ذاك القلق؛

٨- وتود حكومة جزر البهاما أن تبلغ مجلس حقوق الإنسان بأن بعض التأخير الناجم عن تراكم القضايا أمام المحاكم يعود إلى الحمايات الدستورية المتاحة لجميع الأشخاص في كافة أرجاء البلد. ويتمتع جميع الأفراد في جزر البهاما بالعدل والمساواة أمام القانون، ومن هذا المنطلق، يضمن الدستور، وهو قانوننا الأعلى، ما يكفي من الوقت والتسهيلات لكل شخص متهم كي يعدّ دفاعه.

ويجري تنفيذ مبادرتين تستهدفان خفض عدد القضايا المعلقة أمام المحاكم؛ وهما عملية "الاستدعاء" في الشعبتين المدنية والجنائية للمحكمة، والمؤتمرات البديلة لتسوية المنازعات. وعمليات "الاستدعاء" التي يُلجأ إليها بصورة منتظمة على مر السنة تفيد في تحديد المسائل المعلقة التي مر عليها وقت طويل وترمي إلى اتخاذ قرار نهائي بشأنها.

وينظر مجلس الوزراء حالياً في قانون حسبي جديد. والهدف المنشود من هذا التشريع هو تحديث وتبسيط أسلوب العمل في المحاكم البهامية. وتوجد أيضاً خطط قيد الإعداد الآن لإنشاء محكمة تجارية ومحاكم محلية تعمل بدوام كامل[٨]. ويتوقع أن تطرأ بعض التغيرات على شعبة محكمة الأسرة؛ كما يتوقع اعتماد نُهُج إجرائية جديدة لتبسيط وزيادة فعالية عمليات النظر في القضايا.

وبالإضافة إلى تلك الجهود، بيّنت حكومة جزر البهاما التدابير التصحيحية المحددة التي يتخذها مكتب المدعي العام ووزارة الشؤون القانونية لزيادة مستوى الفعالية[٩]؛

٩- وتود حكومة جزر البهاما إبلاغ مجلس حقوق الإنسان بأنها تبحث حالياً جوانب القلق التي أعرب عنها المقررون الخاصون والمنظمات غير الحكومية وأعضاء منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بمركز احتجاز كارمايكل رود (Carmichael Road Detention Center).

ونظراً إلى أن حكومة جزر البهاما تدرك الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي برمته لادعاءات بعض الأشخاص الذين احتُجِزوا في المركز المذكور فهي تواصل تنفيذ آليات تحسين أوضاع جميع المحتجزين في هذا المرفق. وفي واقع الأمر، قام الوزير المسؤول عن إدارة الهجرة (المسؤولة عن إدارة المرفق المذكور) بتكوين لجنة[١٠] مؤلفة من مسؤولين حكوميين وأعضاء من المجتمع المدني للتحقيق في جميع الشكاوى التي قدمها المحتجزون في المرفق.

وحققت اللجنة في الشكاوى التي رفعها مؤخراً أفراد بشأن تدني الظروف في المرفق كما حققت في ادعاءات بشأن تعرضهم للإيذاء على أيدي الحراس. وقُدِّم عدد من التوصيات تمت الموافقة

على بعضها. وما زالت توصيات أخرى قيد النظر ريثما يتم تقييمها من حيث الشروط الأمنية وما تتطلبه من موارد.

ولقد شرعت إدارة الهجرة في حملة لتحسين مستوى الشفافية في علاقاتها مع المحتجزين في المرفق ومع الناشطين في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي ويتوقع أن يفضي ذلك إلى تحسين العلاقات مع جميع الجهات الفاعلة المعنية.

وستبين السجلات أن حكومة جزر البهاما كانت تعمل بنشاط على مر الزمن مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذين يزورون البلد بصورة منتظمة. ولقد عُقِد آخر اجتماع بين حكومة جزر البهاما وأحد ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر[١١]، وأبلِغت الحكومة فيه بالتدابير التصحيحية اللازمة التي ينبغي أن تتخذها بشأن مركز احتجاز كارمايكل رود بغية الوفاء بالتزاماتها.

وبناء على ذلك، فإن التحسينات التي تجري حالياً هي ثمرة المناقشات التي جرت مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتوصيات المقدمة منها والتي سيتم بحثها أثناء زيارتها التالية لجزر البهاما؛

١٠- ولقد بدأت حكومة جزر البهاما تحلل بانتظام احتياجاتها من المساعدة التقنية اللازمة لأغراض التدريب في مجال حقوق الإنسان ولبناء القدرات، وذلك عن طريق عمليات الاستعراض الداخلي التي تجريها للتحقق من مستوى المساعدة التقنية اللازمة لوفاء جزر البهاما بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولقد أعربت حكومة جزر البهاما بوضوح عن رغبتها[١٢] في الحصول على دعم إضافي من المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد من مختلف وكالات الأمم المتحدة[١٣].

ورداً على تقارير صحفية أفادت مؤخراً بتعرض بعض المقيمين للإيذاء البدني على أيدي موظفي الأمن في مركز الاحتجاز، قام فريق لتقصي الحقائق، مؤلف من ممثلين تابعين للحكومة وللمجتمع المدني بزيارة المركز في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ولم يجد الفريق أي إثبات للادعاءات، ولكنه قدم توصيات عديدة لتحسين أوضاع مركز الاحتجاز، ويجري الآن تنفيذ هذه التوصيات؛

١١- ولقد أكدت حكومة جزر البهاما من جديد، بصفتها عضواً مسؤولاً من أعضاء المجتمع الدولي، أنها عقدت العزم على مشاطرة الآخرين، كلما أمكن، خبراتها وممارساتها الفضلى وما تسمده من دروس في مجالات حقوق المرأة وتمكين المرأة ومكافحة العنصرية. وتعتزم حكومة جزر البهاما مواصلة جهودها الإيجابية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان من خلال مشاركتها في المنظمات الدولية والمنتديات الدولية وفي علاقاتها الثنائية مع بلدان أخرى كلما كان ذلك ممكناً.

ثانياً – الآراء بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات المستمدة من عملية الاستعراض الدوري الشامل لجزر البهاما، التي تم النظر فيها

١- استعرضت حكومة جزر البهاما الطلب المقدم من بلدان كالجزائر وأستراليا وألمانيا وكندا بشأن إنشاء هيئة مستقلة قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس وتزويدها بموارد كافية والسهر على أن تراعي مصالح الطفل وتتيح سبل التظلم في الوقت المناسب. وتبين حكومة جزر البهاما أنها تفهم جوانب القلق التي أعربت عنها البلدان الآنفة الذكر، ولكنها لا تستطيع تحديد مهلة زمنية تبين فيها ما إذا كانت ستنشئ هيئة وطنية لحقوق الإنسان ومتى ستنشئ تلك الهيئة[١٤]. وتقوم حكومة جزر البهاما بعملية شاملة الآن لتحسين القوانين والسياسات المعمول بها وتحسين هياكل الكيانات الأساسية القائمة في جميع أرجاء البلد على النحو المبين في البند ٨ من الجزء السابق، وهو أمر لا بد من تحقيقه قبل إنشاء وكالات إضافية في جميع أرجاء البلد[١٥]؛

٢- يرجى الرجوع إلى البند ٨ من الجزء السابق؛

٣- لم تضع وزارة التعليم بعد استراتيجية وطنية شاملة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان عملاً بخطة العمل المحددة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ والمنبثقة عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ولكنها درست[١٦] مع ذلك أوجه القصور التي تعتري النظام التعليمي البهامي برمته وضمَّنته ما استجد من أمور بخصوص التثقيف في مجال حقوق الإنسان ومسائل تتعلق بتحسين الوعي الثقافي في المجتمع البهامي برمته. وتسعى وزارة التعليم في الوقت الحاضر للوفاء بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، حسب ما هو مطلوب، بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها حكومة جزر البهاما.

٤- وتسعى حكومة جزر البهاما لاعتماد نهج شامل للحد من اكتظاظ السجون[١٧] ومما يترتب عليه من أثر في المجتمع البهامي. وترى حكومة جزر البهاما أن الحل الوحيد للحد من اكتظاظ السجون على الأجل الطويل يجب أن يكون حلاً متعدد الأبعاد وشاملاً وكلياً. لذا شرعت الحكومة في عملية للحد من العوامل الاجتماعية التي تسهم في ازدياد عدد السجناء في البلد[١٨]، إلى جانب قيامها بعملية الإصلاح القانوني؛

٥- وليس بوسع حكومة جزر البهاما أن توجه، في الوقت الحاضر، دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ولكنها تعرب عن استعدادها التام لتناول كافة جوانب القلق كل على حدة.

وفيما يتعلق بتعزيز الحوار مع هيئات المعاهدات وتقديم التقارير إلى تلك الهيئات في الوقت المحدد لتقديمها، اعتمدت حكومة جزر البهاما نهجاً أنشط سيمكِّن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها الدولية[١٩]؛

٦- ومع أن الوفد البهامي أكد لمجلس حقوق الإنسان أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل عزمه على رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية في جميع أرجاء كومنولث جزر البهاما، سيشكل هذا التنقيح للتعديل الحالي جزءاً لا يتجزأ من عملية إصلاح القانون التي ينفذها الآن مكتب المدعي العام ووزارة الشؤون القانونية[٢٠].

٧- وسيتناول التقرير القطري الذي ستقدمه جزر البهاما إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، وهو في مرحلة الإعداد النهائية الآن، التوصيات التي قدمتها لجنة القضاء على التمييز العنصري بخصوص المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء، بناء على اقتراح كندا.

ثالثاً- التوصيات التي لم تحظ بتأييد حكومة جزر البهاما

٣- تعرب حكومة جزر البهاما عن تقديرها للنقد البناء والتوصيات الختامية التي قدمها أعضاء مجلس حقوق الإنسان في أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل التي أجراها. ولقد أبلغ الوفد البهامي هيئته الثلاثية[٢١] والدول الأعضاء بأن تلك الاعتبارات ليست قابلة للتحقيق في الوقت الحاضر بالنسبة إلى حكومة جزر البهاما[٢٢].

٤- وتود حكومة جزر البهاما إبلاغ مجلس حقوق الإنسان بأنها ستقدم تقريراً بشأن تلك التوصيات خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل القادمة لجزر البهاما.

رابعاً- آراء بشأن التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة من جزر البهاما أثناء جلسة الاستعراض الدوري الشامل المخصصة لها

٥- أعربت حكومة جزر البهاما عن ارتياحها لأسلوب المفاوضات التي اعتمدَت على حوار تفاعلي مع الهيئة الثلاثية وفرادى الوفود والأمانة. وترى حكومة جزر البهاما أن الصيغة النهائية الموضوعة لعملية الاستعراض الدوري الشامل المخصصة لها تبرز المناقشات التي دارت بين حكومة جزر البهاما وجهات فاعلة أخرى اشتركت في العملية. ويعترف الوفد البهامي الذي اشترك في عملية الاستعراض الدوري الشامل بعلاقات العمل الجيدة التي قامت بينه وبين الهيئة الثلاثية وفرادى البلدان الممثلة في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٦- وقد تم في الفقرة السابعة من مشروع التقرير المقدم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تحت رمز A/HRC/WG.6/3/L.2 الإبلاغ بأن جزر البهاما تعتزم تعديل قانون الشرطة للسماح بوجود إشراف مدني على الشكاوى وعمليات التحقيق التي تجرى بشأن الشكاوى المرفوعة ضد أفراد تابعين لقوات الشرطة. ونورد فيما يلي عدداً من النقاط البارزة من قانون الشرطة التي تحدد ضمانات ملائمة تكفل التحقيق بصورة كافية في جميع الشكاوى المرفوعة ضد الشرطة:

"٧٨- (١) يعين الوزير هيئة تُعرف بوصفها مفتشية شكاوى الشرطة (يشار إليها فيما بعد بـ "المفتشية") وستكلف هذه الهيئة بالمهام المحددة في هذا القانون.

"٧٩- تكلف المفتشية بالمهام التالية:

(أ) استعراض ما أجراه فرع الشكاوى ومكافحة الفساد المنشأ بموجب هذا القانون من تحقيق وما اتخذه من قرار بشأن الشكاوى للتأكد من نزاهة التحقيق؛

(ب) رفع تقرير إلى الوزير بين الحين والحين أو بناء على طلبه؛

(ج) استعراض التقارير المقدمة من فرع الشكاوى ومكافحة الفساد.

"٨٠- (١) تخول المفتشية بالسلطات التالية لتمكينها من تأدية مهامها:

(أ) طلب أي معلومات أو وثائق أو أشياء تخص أحد المشتكين من:

'١' مفوّض الشرطة؛

'٢' الفرع؛

'٣' أي شخص يقدم شكوى؛

'٤' أي فرد من قوات الشرطة ترفع شكوى ضده؛

'٥' أي شخص آخر ترى المفتشية أنه قد يساعدها؛

(ب) وفي حال استعراض شكوى:

'١' طلب حضور كافة الأطراف المعنية أو أحد الأطراف المعنية وكذلك الشهود إلى المفتشية؛

'٢' طلب ما تراه ضرورياً من معلومات أو وثائق أو أشياء لاستعراض الشكوى.

(٢) ويجوز للمفتشية أن تسدي مشورتها لفرع الشكاوى ومكافحة الفساد إن اقتضى الأمر ذلك لضمان الدقة والنزاهة.

"٨١ (١) يحتفظ المفوض، لأغراض هذا القانون، بوحدة في القوات تعرف بفرع الشكاوى ومكافحة الفساد، ويشار إليها في هذا القانون بمسمى "الفرع".

(٢) يكلف الفرع بتأدية المسؤوليات التالية:

(أ) التحقيق في شكاوى مرفوعة من أفراد الشعب ضد أفراد قوات الشرطة؛

(ب) أن يقدم إلى المفتشية ومفوض الشرطة:

'١' تقريراً مرحلياً ربع سنوي عن التقدم المحرز في العمل الذي ينجزه الفرع؛

'٢' تقريراً نهائياً عن كافة التحقيقات؛

(ج) المهام التي قد يكلفه بها مفوض الشرطة بين الحين والحين.

(٣) يجب أن يستكمل أي تحقيق في شكوى مرفوعة ضد أحد أفراد القوات في غضون ستة أشهر من تاريخ تقديمها أو في غضون فترة زمنية أطول لا تتجاوز سنة واحدة.

(٤) يترأس الفرع أحد ضباط الشرطة برتبة مساعد رئيس شرطة أو برتبة أعلى، باستثناء الحالات التي تكون فيها الشكوى مرفوعة ضد ضابط شرطة برتبة أعلى من رتبة رئيس الفرع، فيعين المفوض حينذاك ضابطاً أعلى في الرتبة من رتبة الضابط الذي رفعت الشكوى ضده كي يحقق في الشكوى.

(٥) يجب على المفوض أن يضمن تزويد الفرع بالعدد الكافي من الموظفين وبالتسهيلات اللازمة لاستلام الشكاوى وتسجيلها والتحقيق فيها"[٢٣].

٧- ويسرنا الإبلاغ بأن برلمان جزر البهاما وافق على تعديل قانون الشرطة الذي تجري عملية تنفيذه في الوقت الراهن.

خامساً- آراء بشأن النتائج التي أسفرت عنها عملية الاستعراض الدوري الشامل

٨- تعرب حكومة جزر البهاما عن ارتياحها للنتائج التي أسفرت عنها عملية الاستعراض الدوري الشامل نظراً إلى أنها مكنت جزر البهاما من إشراك مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء بنشاط في الأمور المتصلة بإنجازاتها وممارساتها الفضلى وما تواجهه من تحديات وقيود ينبغي التعامل معها بفعالية على أساس يومي. وتجابه حكومة جزر البهاما، بوصفها حكومة دولة جزرية صغيرة نامية، مسائل جمَّة قد تعزز أو تحول دون تحقيق توقعاتها الإنمائية. وتدرك حكومة جزر البهاما أن تحسين أوضاع حقوق الإنسان هو عامل أساسي قد يسهم في تنمية جزر البهاما وتفاعلها مع المجتمع الدولي. وتقر حكومة جزر البهاما أهمية الوفاء بالتزاماتها تجاه كافة هيئات المعاهدات والمنظمات الدولية وهي تعتزم استخدام عملية الاستعراض الدوري الشامل (مع هيئات معاهدات أخرى) كحافز لتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين في جزر البهاما.

٩- وتود حكومة جزر البهاما أن تؤكد مرة أخرى التزامها بمراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون والمبادئ والقِيَم التي استرشدت وتميزت بها حكومة جزر البهاما والتي نعتز بها أكبر الاعتزاز.

Notes

[1] These conclusions and/ or recommendations were listed on pages 16 -17, paragraph 52 (1-11).

[2] The Attorney-General and Minister of Legal Affairs Senator the Hon. Michael Barnett indicated during a speech to mark the opening of the legal year that law reform will be among the list of priorities for the Government of The Bahamas during 2009. In fact the Attorney-General stated that, "Every statute will be subject to review, from the Penal Code to the law relating to the licensing of shops and restaurants. As we continue to develop a modern society, we must review our laws to ensure that they reflect the needs and realities of a 21st Century Bahamas ".

The Government of The Bahamas would also like to inform the HRC, that discussions relating to acceding to other human rights instruments are conducted on an ongoing basis.

[3] This was recommended by Djibouti. This recommendation will be examined during the current process of legal reform currently being employed.

[4] On 19 February 2009 the Ministry of Labour and Social Development held a symposium on "Strengthening the Family: A Holistic Approach to Family Wellness", which brought together persons from the Government, civil society and non-governmental organizations to discuss appropriate measures to improve social cohesion throughout Bahamian society.

[5] Since 2000, the police have recorded:

(a) 942 instances of alleged rape and 305 cases of attempted rape;

(b) 1.787 cases of unlawful sexual intercourse;

(c) 141 reported cases of incest.

[6] The Government of The Bahamas has implemented mechanisms aimed at preventing sexual offenders from committing violence against persons throughout The Bahamas .

For example, persons found guilty of having unlawful sexual intercourse with children under 16, are required to notify the police of their current place of work, or any educational, sporting or civic activities that they are involved in. Persons found guilt of producing, receiving or disseminating child pornography have specified sentences for summary offences (which can be tried by magistrates to avoid the long process of holding preliminary inquiries and waiting for Supreme Court dates).

[7] In addition to these efforts, the Ministry of Foreign Affairs, the Attorney General's Office and Ministry of Legal Affairs, the Ministry of National Security and the Ministry of Finance are currently in discussions to determine how the Government of The Bahamas can strengthen civil society organizations such as The Bahamas Crisis Centre (which is a non-profit, ideologically independent organization primarily pledged to respond to the needs of all victims of sexual, physical and psychological abuse). The Bahamas Crisis Centre has established the following services: initial intake, crisis counseling, individual therapy, marital therapy, family therapy, group therapy, a rape survivor advocacy and a dedicated 24 hour hotline .

[8] The Community Courts are intended to bring judicial services nearer to the people they are intended to benefit.

[9] The Attorney General and Minster of Legal Affairs has begun a comprehensive review of additional measures required to reduce the large backlog of cases before the courts. The Attorney General participated in an interview with the Nassau Guardian (24 February 2009), as a means to inform persons throughout The Bahamas about how the Government of The Bahamas intends to resolve the large number of outstanding cases. In this interview the Attorney General indicated that the Government of The Bahamas is actively pursuing replacement judges to fill vacancies on the Court of Appeal. The Attorney General also revealed that cases which have been outstanding for some time are currently under review. The Attorney General also stated that during 2009 there will be two criminal courts operating full time in New Providence and one in Grand Bahama, Stipendiary and Circuit Magistrates will be appointed to serve in the Family Islands in the Central and Southern Bahamas; and that Parliament's enactment of the Criminal Procedure Pleas Discussion and Plea Agreement Act will provide for plea bargaining .

[10] This committee was comprised of the Director of the Department of Immigration, the Commodore of the Defence Force, representatives of the Department of Social Services, members of the clergy, and a distinguished psychologist who are all responsible for submitting a comprehensive report on the conditions at the Carmichael Road Detention Centre. This report will be instrumental in developing adequate safeguards to protect all persons at the facility, and to ensure the facility is in compliance to satisfy all international and domestic obligations for the Government of The Bahamas.

[11] The UNHCR representative toured the Carmichael Road Detention Centre along with other areas/ settlements with large numbers of migrants.

[12] Verbally (during The Bahamas' UPR process) and in writing (The Bahamas' State reports for its UPR, CERD, CEDAW, and CRC).

[13] As a result of The Bahamas UPR Session, the Government of The Bahamas was able to obtain technical assistance from the Government of Turkey to participate in the United Nations Institute for Training and Research (UNITAR) training session which was developed as a comprehensive regional capacity development training for Member States of the Caribbean Community (CARICOM) that was held on 8-12 December 2008 in Paramaribo, Republic of Suriname.

[14] Due to the current legal reform process along with severe economic constraints arising from the current economic climate throughout the international community.

[15] The Government of The Bahamas would like to inform the HRC that as soon as the current process has been finalized and improved, the Government of The Bahamas will work towards obtaining the technical expertise of various United Nation Agencies and international organizations during its process of developing a National Human Rights Institution in conformity with the Paris Principles .

[16] This is the Government Ministry responsible for overseeing all aspects of education throughout the Commonwealth of The Bahamas.

[17] New legislation currently in force throughout The Bahamas empowers courts to subject persons convicted of crimes with punitive sentences less than three years to receive electronic monitoring instead of being remanded in prison. The Government of The Bahamas has decided that not everyone who breaks the law needs to be in prison if there are other ways that society can punish them. In addition, the Government has developed protections for all actors involved with electronic monitoring. Firstly, a judge must agree that electronic monitoring is appropriate in lieu of a portion of the term of imprisonment. Secondly, the accused person must apply for it, and thirdly, the prosecutor has to agree.

[18] The Attorney-General and Minister of Legal Affairs, Senator the Hon. Michael Barnett indicated during a speech to mark the opening of the legal year that, "The Council [National Advisory Council] agreed with the Government that crime was at an unacceptably high level, but that it had been at a high level for some time. The problem did not occur overnight and the solution will not come quickly. The solution rests with all persons in The Bahamas being outraged by the problem, and doing their part, individually and collectively, to rid our communities of it…It [National Advisory Council] expressed serious concern about the criminal justice system, the slowness in moving cases through the system…The remedying of these systematic problems in the criminal justice system must be given the greatest priority, but care must be taken to avoid temptation that law enforcement is the panacea to our crime problem. To arrest more and more people, and place them before a justice system that is simply not working, will increase the backlog in the courts and could cause further deterioration to the tenuous relationship between the public and police. Indeed, the response to the crime problem goes far beyond improvements to law enforcement and the criminal justice system".

[19] Due to inherent financial, human resource and technical capacity constraints, the Government of The Bahamas has been unable to submit its periodic reports in a timely manner. The Government of The Bahamas was able to submit its UPR State report on time and is presently finalizing its State reports for CERD, CEDAW and the CRC, respectively, which should be submitted by the end of March 2009. Once these three outstanding human rights reports have been submitted to their respective treaty bodies, the Government of The Bahamas will have resolved all issues relating to its outstanding human rights reporting obligations.

[20] Please refer to number 8 in the previous section for additional information.

[21] Djibouti, Malaysia and the Netherlands.

[22] Senator the Hon. Michael Barnett, Attorney General of The Bahamas and Minister of Legal Affairs informed the Working Group during the adoption of The Bahamas' State report that, "Mr. President, we have taken due note of the various recommendations made by members. Many of them we have undertaken to implement. Many of them we have already started to implement. Others require further consideration as to how best their objectives may be achieved. Some of them, however, we are unable to accept at this time. Indeed, Mr. President, even with respect to those recommendations that we have been unable to support, our reservation in some is based upon the language and not in the purpose of the recommendation. Nonetheless, we accept the spirit and sincerity with which all recommendations have been made. However, the process continues. The work of the Human Rights Council and the support of member states are essential to further progress in enhancing human rights both in The Bahamas and around the world".

[23] The Royal Bahamas Police Force Act, Part XII – Police Complaints.

– – – – –